السجل السوري
Syria Registry

ورقة رصد مؤسسي
2026 / 01

رصد قائم على البيانات الرسمية وتحليل مستقل

نشاط الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش

الربع الثاني من عام 2026

نيسان - أيار - حزيران

875	81	498.16
قضية منجزة	قضية محالة للقضاء	مليون ليرة محصلة تقريبا

الإصدار الأول

1 تشرين الثاني 2026

هذا التقرير من إعداد السجل السوري بصورة مستقلة، وليس إصداراً رسمياً صادراً عن الهيئة.

01 / الخلاصة

الملخص التنفيذي

ماذا نعرف من الأرقام المنشورة، وما الذي لا تسمح لنا باستنتاجه؟

81
قضية محالة للقضاء
لا تعني صدور أحكام

875
قضية منجزة
مجموع القيم الشهرية

≈ 498.16
مليون ليرة محصلة
جمع القيم المعلنة، مع التقريب

478
شخصاً محالاً للقضاء
مجموع الأعداد الشهرية

خلاصة النتائج

01 **ارتفاع حجم القضايا المنجزة في نهاية الفترة.**

انتقل المؤشر من 271 قضية في نيسان إلى 330 في حزيران، بزيادة حسابية قدرها 21.8% بين الشهرين. ولا يثبت ذلك وحده تحسناً في الإنتاجية أو سرعة الفصل.

02 **تفاوت واضح في أعداد الأشخاص المحالين للقضاء.**

سجّلت الهيئة 270 شخصاً في نيسان و142 في أيار و66 في حزيران، لكن التقارير لا تبين طبيعة القضايا أو مآلاتها أو ما إذا تكررت الأسماء.

03 **الفروق المالية تستلزم تفسيراً محاسبياً قبل تقييم الأداء.**

في حزيران، تجاوز المبلغ المحصّل المبلغ المطالب بتحصيله والمكتشف المعلن في الشهر نفسه. لا يمكن تفسير الفرق دون بيانات عن فترات نشوء المطالبات وما جرى تحصيله من ملفات سابقة.

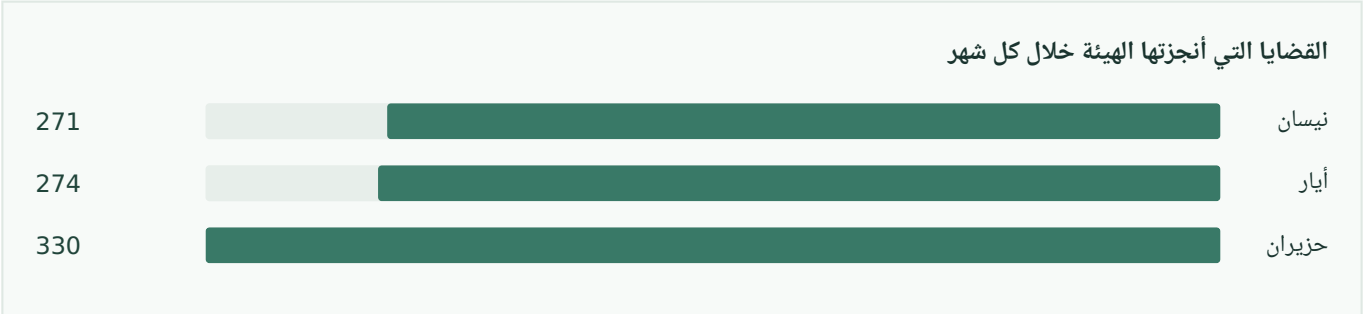
حدود الحكم البحثي

يوثق التقرير حجم النشاط المعلن في ثلاثة منشورات شهرية، ولا يقيس استقلالية الهيئة أو نسبة الأحكام القضائية أو الاسترداد النهائي للأصول. كل مجموع فصلي حسابي، وليس بالضرورة عدداً فريداً للقضايا أو الأشخاص.

02 / النشاط

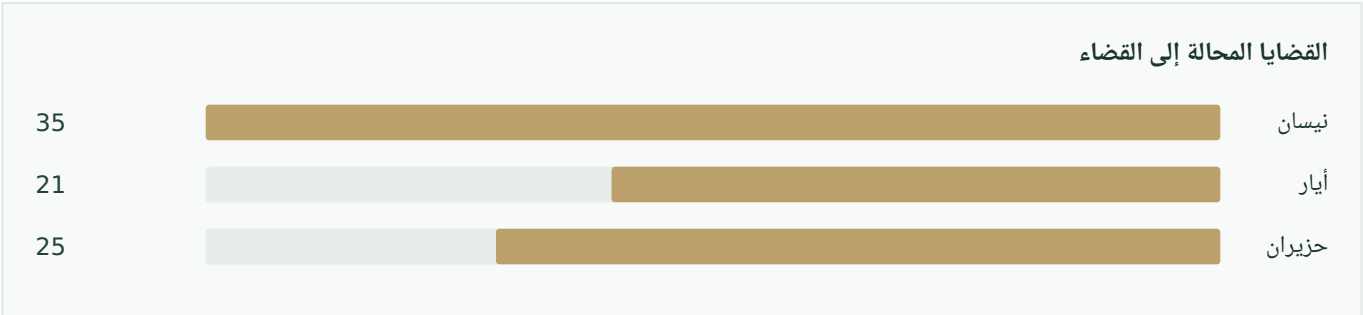
القضايا: الإنجاز والإحالة

أظهر حجم الإنجاز ارتفاعاً في حزيران، فيما بقيت الإحالات القضائية للقضايا متذبذبة.



شكل 1 — عدد القضايا المنجزة حسب الشهر. مصدر الأرقام: تقارير الهيئة عن نيسان وأيار وحزيران 2026.

مسار الإحالة القضائية للقضايا



المؤشر	نيسان	أيار	حزيران	المجموع
القضايا المنجزة	271	274	330	**875**
القضايا المحالة إلى القضاء	35	21	25	**81**

تفسير المؤشرين

«القضايا المنجزة» و«القضايا المحالة إلى القضاء» مؤشّران للنشاط المعلن، وليسا بالضرورة مرحلتين متتاليتين للقضايا نفسها خلال الشهر. لذلك لا تُحسب منهما نسبة إحالة قضائية باعتبارها معدل انتقال للملفات.

03 / الإجراءات

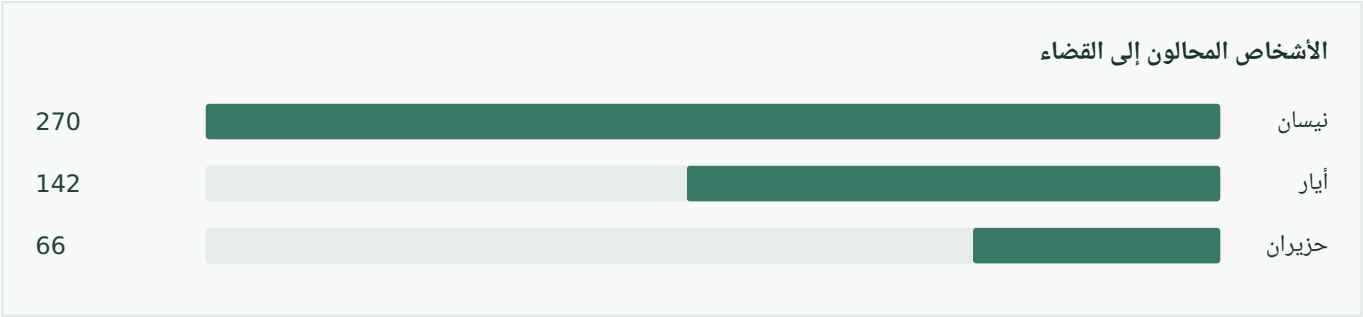
الأشخاص والمساءلة

تقدم الهيئة ثلاثة مؤشرات مختلفة للأشخاص؛ ولا يجوز دمجها في عدد موحد للمتأثرين بالإجراءات.

478

شخصاً محالاً إلى القضاء

مجموع الإحالات المسجلة للأشخاص في الأشهر الثلاثة، لا عدد أشخاص فريدين مثبت.



المساءلة المسلكية المعلنة

المؤشر	نيسان	أيار	حزيران	المجموع
أشخاص محالون للمساءلة المسلكية	9	7	18	**34**
أشخاص عوقبوا مسلكياً	189	163	162	**514**

الحد التفسيري

اتجاه عددي لا حكم سببي

قد يتغير العدد تبعاً لنوع الملفات أو توقيت القرارات؛ لا تكشف المصادر أسباب هذا التباين.

المؤشر

الانخفاض بين نيسان وحزيران

−75.6%

في عدد الأشخاص المحالين إلى القضاء.

تمييز قانوني واجب

الإحالة إلى القضاء ليست إدانة، والعقوبة المسلكية ليست حكماً جزائياً. لا تتضمن الملصقات الشهرية نتائج المحاكم أو وضع الطعون أو الصفة النهائية للقرارات.

04 / المال العام

المبالغ المالية: قراءة حذرة

التفاوت بين المطالبات والتحصيلات يتطلب تفسيراً زمنياً وتعريفياً قبل الحكم على كفاءة الاسترداد.

المبالغ المطلوبة أو المكتشفة والمبالغ المحصّلة

بالليرة السورية الجديدة، حسب التسميات الأصلية في الصور المنشورة. تُعرض قيم نيسان بصيغتها التقريبية كما أعلنتها الهيئة.

الشهر	المبالغ المطلوبة / المكتشفة	المبالغ المحصّلة
نيسان	13.5 مليار تقريباً	62.368 مليون تقريباً
أيار	699,635,722	55,832,842
حزيران	48,533,757	379,959,318



شكل 3 — القيم في الرسم بالملايين، مع تقريبها إلى ثلاث منازل عشرية. لا يمثّل الرسم معدل تحصيل المطالبات المستحدثة في الشهر نفسه.

المجموع الحسابي التقريبي للمبالغ المحصّلة في الربع

≈ 498,160,160

ليرة سورية جديدة؛ نيسان مُعلن بالملايين وليس بوحدة الليرة المفردة.

معادلات الدولار المنشورة

ذكرت الهيئة أيضاً ما يقابل المبالغ بالدولار الأمريكي؛ وقد أُدرجت في مجموعة البيانات المرافقة كما وردت في صورها. هذه **قيم مقابلة للتحويل** وليست تدفقات مالية إضافية، ولم نستخدمها لتوحيد السلسلة أو لتقييم أسعار الصرف.

لماذا لا توجد «نسبة تحصيل»؟

في حزيران بلغ المبلغ المحصّل 379,959,318 ليرة، مقابل 48,533,757 ليرة في خانة المبالغ المطلوبة والمكتشفة. هذا يؤكد أن قسمة أحدهما على الآخر قد تنتج مؤشراً مضللاً إذا كانت التحصيلات تخص مطالبات أقدم أو تعريفاً مختلفاً؛ ولم توضح الملصقات علاقة الدفعتين.

05 / التحليل

ماذا تقول المؤشرات؟

الهدف من التحليل فصل النتيجة المرصودة عن التفسير الافتراضي وعن الحكم التقييمي.

1 زيادة عدد القضايا المنجزة ليست مقياساً مكتملًا للفاعلية

ترصد السلسلة ارتفاعاً بين بداية الربع ونهايته. لكنها لا تُفصح عن القضايا الواردة، أو الرصيد المتراكم، أو متوسط زمن المعالجة، أو درجة تعقيد الملفات. لذلك لا يمكن فصل زيادة الإنجاز عن التغير في عبء العمل.

2 الإحالة القضائية نقطة انتقال لا نتيجة نهائية

يمكن اعتبار الإحالات مخرجات إجرائية مهمة ضمن حدود اختصاص الهيئة. لكن معرفة أثرها تتطلب أرقاماً عن القضايا المقبولة، والموقوفة، والمحكومة، والأحكام النهائية، والتسويات إن وُجدت.

3 التقارير الحالية تصف نتائج متفرقة ولا توصل سلسلة الملف

ترد القضايا والأشخاص والعقوبات والمبالغ في صورة مجمّعة، دون معرّفات ملفات مجهولة الهوية أو تصنيف موضوعي يتيح تتبع مخرجات الملف الواحد عبر المراحل.

4 اختلاف الإبلاغ المالي يحد المقارنة الشهرية

استخدمت المواد تعبيرات «المطلوبة والمكتشفة» و«المطالب بتحصيلها» و«مبالغ تم تحصيلها». ومن غير المثبت أنها تُستخدم بمعانٍ محاسبية موحدة في الأشهر الثلاثة.

النتيجة التحليلية الرئيسية

تسمح البيانات بوصف حجم النشاط الرقابي واتجاه بعض مخرجاته، لكنها لا تكفي لتقدير فعالية مكافحة الفساد أو قيمة الأموال المستردة بصورة نهائية أو نسبة نجاح القضايا. هذه فجوة في المعلومات المنشورة، وليست حكماً على أداء الهيئة الفعلي.

06 / توصيات

أولويات تحسين الشفافية

ستة تحسينات عملية تجعل التقارير الشهرية أكثر فائدة للباحثين والجهات الرقابية والجمهور.

الاقتراحات التالية تخص **تحسين الإفصاح العام وقابلية قياس النتائج**، ولا تفترض وجود مخالفة إدارية أو قانونية.

01 أولوية عاجلة

اعتماد قاموس موحد للمؤشرات

تعريف «المنجزة»، و«المحالة»، و«المكتشفة»، و«المطالب بها»، و«المحصّلة» مع نطاق كل رقم ووقت احتسابه.

02 أولوية عاجلة

فصل المطالبات عن التحصيلات القديمة

نشر التحصيلات المتعلقة بمطالبات أُنشئت في الربع الحالي، والتحصيلات المتعلقة بمطالبات سابقة، وتصحيحات المبالغ.

03 أولوية مرتفعة

إظهار مسار القضايا دون بيانات شخصية

نشر توزيع القضايا بحسب المرحلة والقطاع والنتيجة باستخدام معرّفات تجميعية لا تكشف الأشخاص أو تعرّض التحقيقات للخطر.

04 أولوية مرتفعة

إضافة مؤشرات عبء العمل

عرض القضايا الواردة والجارية بنهاية الفترة ومتوسط زمن الإغلاق، مع فصل الملفات الجديدة عن المتراكمة.

05 أولوية متوسطة

توحيد العرض النقدي والتوثيق

تحديد معنى «الليرة الجديدة»، والعملة الأصلية، وتاريخ وسعر التحويل إلى الدولار، وسياسة التقريب والتصحيح.

06 أولوية متوسطة

نشر بيانات قابلة لإعادة الاستخدام

توفير جدول CSV فصلي يحوي الفترات والوحدات والتواريخ وروابط النسخ الأصلية وسجل التعديلات.

إطار متابعة للسجل السوري

البدء بتحديث قاعدة المؤشرات شهرياً، وإنتاج رصد فصلي عند توفر تقارير الأشهر الثلاثة، ثم مراجعة التعريفات قبل أي مقارنة بين فصول أو سنوات. لا تُنشر درجات أداء أو نزاهة في هذه المرحلة.

07 / المراجع

المصادر والمنهجية

كيف بُني التقرير، وكيف يمكن إعادة التحقق من أرقامه واستنتاجاته؟

مصادر البيانات الأولية

أرقام التقرير مأخوذة من الملصقات الإحصائية التي نشرتها الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش على قناتها الرسمية؛ ولم تُستخدم مصادر صحفية بديلة لإعادة تفسير الأرقام.

الفترة المشمولة	تاريخ النشر	رابط المادة الأصلية
نيسان 2026	7 أيار 2026	المنشور 1434
أيار 2026	7 حزيران 2026	المنشور 1549
حزيران 2026	9 تموز 2026	المنشور 1683

منهجية الاستخراج والتحليل

1. نُقلت الأرقام من الصور الرسمية كما وردت، وحُفظت وحدات القياس وأسماء المؤشرات الأصلية.
2. حُسبت المجاميع من المؤشرات العددية الشهرية، دون افتراض تفرّد القضايا أو الأشخاص بين الأشهر.
3. حُسبت نسبة التغير في القضايا المنجزة بين نيسان وحزيران من 271 ÷ (271 − 330)، بعد التقريب إلى منزلة عشرية واحدة.
4. جُمعت التحصيلات بالليرة في الربع بوصفها **مجموعاً حسابياً تقريبياً** بسبب عرض نيسان بالملايين.
5. لم تُجمع قيمة العملات المقابلة بالدولار مع المبالغ بالليرة، ولم تُشتق نسبة تحصيل للمطالبات.

قيود البيانات

لم تتضمن الملصقات تفصيلاً للقضايا الواردة، أو حجم الرصيد الجاري، أو هوية الملفات عبر الشهور، أو النتائج القضائية، أو المبالغ المستردة نهائياً، أو توزيع القطاعات، أو قواعد احتساب المبالغ المالية. ولا يثبت غيابها عن هذه الملصقات عدم وجودها لدى الهيئة أو في منشورات أخرى.

ملاحظة توثيقية

هذا التقرير قراءة مستقلة لبيانات منشورة، ولا يمثل تدقيقاً خارجياً في سجلات الهيئة أو تقييماً للالتزام القانوني. تُراجع أي نسخة للنشر المؤسسي وفق سياسة المصادر والتصحيحات لدى السجل السوري.

الموقع: syriaregistry.org | التاريخ: 1 تشرين الثاني 2026